

العقوبات المجتمعية /بدائل الإصلاح المجتمعي

لقد جاءت العقوبات البديلة كنتيجة لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعديل المنظومة التشريعية والنهوض بعملية التقاضي وضمان رعاية حقوق المواطنين وصون حرياتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التعديلات على قانون العقوبات وإدخال بدائل الإصلاح المجتمعية، لوجود العديد من المبررات

-وقد تم تعديل قانون العقوبات الأردني بإضافة المادة (٢٥ مكرر) إليه وإضافة العنوان التالي إليها بالنص التالي:

٥- بدائل إصلاح مجتمعية:

المادة (٢٥ مكرر):

١ الخدمة المجتمعية: هي إلزام المحكوم عليه بالقيام بعمل غير مدفوع الأجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن (٤٠) ساعة ولا تزيد على (٢٠٠) ساعة على ان يتم تنفيذ العمل خلال مدة لا تزيد على سنة.

٢ المراقبة المجتمعية: هي إلزام المحكوم عليه بالخضوع لرقابة مجتمعية لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات.

٣ المراقبة المجتمعية المشروطة بالخضوع لبرنامج تأهيل أو أكثر: هي إلزام المحكوم عليه بالخضوع لبرنامج تأهيل تحدده المحكمة بهدف لتقويم سلوك المحكوم عليه وتحسينه.

* وتعديل قانون العقوبات الأردني بإضافة المادة (٥٤ مكرر ثانياً) إليه بالنص التالي:

المادة (٥٤ مكرر ثانياً):

١ للمحكمة بناء على تقرير الحالة الاجتماعية بموافقة المحكوم عليه فيما خلا حالة التكرار أن تقضي بإحدى بدائل الإصلاح المجتمعية أو جميعها عند الحكم بوقف تنفيذ العقوبة الأصلية المحكوم بها وفقاً لأحكام المادة (٥٤ مكررة) من هذا القانون.

٢ للمحكمة بناء على تقرير الحالة الاجتماعية إلغاء بدائل الإصلاح المجتمعية المحكوم بها وتنفيذ العقوبة الأصلية المحكوم بها في أي من الحالتين التاليتين:

أ - عند إلغاء وقف التنفيذ وفقاً لأحكام المادة (٥٤ مكررة) من هذا القانون.

ب - إذا تعمد المحكوم عليه بعد إخطاره عدم تنفيذه بدائل الإصلاح المجتمعية أو قصر في تنفيذها دون عذر تقبله المحكمة.

-صدرت تعليمات مهام مديرية العقوبات المجتمعية في وزارة العدل

لسنة ٢٠١٨.

- كما تم تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية باضافة المادة (٣٥٣) التي نصت على النحو التالي يعد الغاء النص السابق وتعديله بالصيغة المذكورة :

١. يسمى قاضي تنفيذ العقوبة بقرار من النائب العام من بين المدعين العامين في كل محكمة بداية.

٢. يقوم قاضي الصلح مقام قاضي تنفيذ العقوبة في المراكز التي لا يوجد بها مدع عام.

٣. يتولى قاضي تنفيذ العقوبة:

أ. إنفاذ الأحكام الجزائية وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب. مراقبة مشروعية تنفيذ العقوبات الجزائية وأي عقوبات مجتمعية مقررة في التشريعات النافذة.

٤. تطبق العقوبات المجتمعية من خلال المديرية المختصة في وزارة العدل تحت إشراف قاضي تنفيذ العقوبة.

الانجازات :

- تم توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من الوزارات ذات العلاقة بتوفير اماكن لتنفيذ العقوبات البديلة .

- تم استحداث اقسام للعقوبات المجتمعية في كافة محاكم المملكة وتم تدريب ضباط الارتباط في المحاكم وضباط الارتباط بالمؤسسات الشريكة على اليات واجراءات العمل في تطبيق العقوبات البديلة .

- تم اعداد نماذج خاصة بعملية تقييم تطبيق العقوبة المجتمعية.

- تم القيام بزيارات ميدانية للعديد من الجامعات والمؤسسات الحكومية لغايات اطلاعهم على الاثار الايجابية التي تنعكس على المجتمع جراء تطبيق العقوبات المجتمعية .

- ويتم العمل على نشر الوعي في مجال تطبيق بدائل الاصلاح المجتمعي .